عجيب أمور.. غريب قضية!!

سليمان الخطيب
S_d_alkhateeb@yahoo.com

كهرباء ٢٤ ساعة

أعلن الوكيل الأقدم لوزارة الكهرباء أن وزارته "المجاهدة" حققت إنجازاً خارقاً للعادة حيث قامت بتقسيم العاصمة بغداد إلى ٢٤ منطقة، وتقوم كوادرها بتزويد كل منطقة منها بالتيار الكهربائي لمدة ساعة واحدة في اليوم وبالتناوب، وهكذا.. فإنها تزود المواطنين بالكهرباء على مدار الـ ٢٤ ساعة في اليوم، وبذلك فهي تبرئ ذمتها أمام الله وأمام الشعب وأمام السيد الرئيس!.

عناوين في الأخبار

- مارادونا وبيكهام ورونالدو يوافقون على المشاركة في مباراة خيرية تقام في ملعب الشعب ببغداد.. يُخصص ريعها لقطاع الكهرباء في العراق!.

كارثة وطنية

سألتُ صديقي اللئيم عن رأيه بمسودة الدستور المطروحة للمناقشة في الجمعية الوطنية، فكتب لي الإجابة على قصاصة من الورق كالآتي:

"تيموقو تينطو تثراك روتسدلا تباتك تئيه يف تشقانملل تحورطملا روتسدلا تدوسم" طالباً مني قرائتها بالمقلوب من نهاية النص إلى بدايته حرفاً بحرف!.

نواح

وبهذه المناسبة الدستورية: أكد خبراء في القانون والعود والأنواء الجوية أن السماء ستمطر بغزارة في اليوم الذي سيتم فيه إعتماد مسودة الدستور هذه، ذلك لأن الملائكة ستبكي بحرقة على مستقبل العراق ولسان حالها يقول: "إنا لله وإنا إليه راجعون".

مطرب الرافدين

كنت قد وعدتكم في العدد الماضي أن أعود إلى مسابقة مطرب الرافدين، حيث فوجئت قبل فترة بولدي الأوسط وقد جاء إلي مصطحباً معه صديقه لكي أتوسط له لتسجيل أغنية يصف فيها حالته بعد أن إنقطعت إتصالات حبيبته به على الموبايل، ويريد أن يعاتبها من خلال هذه الأغنية التي يقول مطلعها: حبيبي غاب عني.. وانقطعت اتصالاته العديدة، مدري هذا دلع منه.. مدري خلصان رصيده.

وينص سيناريو الأغنية على أن الحبيبة ستسمع المطلع فتتناوش الموبايل وتطلبه فيرد عليها بالقول: موبايلي شكلة مال، ولعيونج قال موال، من غيرج ما يستقبل.. ولغيرج ماكو إرسال!.

من غير مطرود

أعود إلى مسودة الدستور المطروحة، والتي يبدو واضحاً من معطياتها إنها تقول: إلى أبناء شعبنا من المسيحيين والصابئة والأيزيديين: مع السلامة.. محروسين بالله.. سلمولنة على أقاربكم إلّي بالخارج!.

أسم الدولة

اقترح خبراء دوليون أن يتضمن الباب الأول من الدستور العراقي: المادة الأولى: اسم الدولة: مغارة علي بابا!.

أم كلثوم

نقلت مصادر "غيرموثوق فيها" أن أحد السادة المشاركين في صياغة مسودة الدستور، وبعد أن تناول طعام العشاء في منزله واتكأ على القنفة ليشرب الشاي باسترخاء وشعور بالفخر والزهو، سأل أم الجهال "المولعة بأم كلثوم" عن رأيها بمسودة الدستور التي شارك في صياغتها، فأجابت عابسة الوجه: دستور أيه إلّي انت كاي تئول عليه.. إنت عارف أبلة معنى الدستور إيه!.

قناة آشور الفضائية تنطلق من بغداد المشنوقة على صليب الصمت

تحرير بهرا

قناة آشور تمزق الستر لتطل ليالي فؤاد سالم

رغم عمرها القصير قياساً بباقي الفضائيات العراقية التي انطلقت بعد سقوط النظام القمعي وتزايد مساحات البث والنشر والتعبير، تحظى قناة آشور الفضائية بين حين وآخر باهتمام جيد من الصحافة العراقية ودائما ما تحجز لها مساحة فيها لما تقدمه من مواد تجسد الروح الوطنية للعراقيين وتغازل أحاسيسهم المفقودة قبل ارتقائها بمستواها الفني، وهنا ننشر ما كتبته الزميلة جريدة السيادة اليومية في العدد "٢١١" الصادر في ٢٧/ تموز/ ٢٠٠٥ ، بقلم الكاتب سالم العزاوي.

اقامت قناة آشور الفضائية سهرة غنائية في يوم السابع من تموز احياها الفنان العراقي الكبير المغترب فؤاد سالم في مجمع الجادرية وقد تميز هذا الحفل بالتنظيم وبرغم الزحام الشديد من قبل العراقيين الذين جاؤوا من كل مدن العراق للاستمتاع بفن هذا العندليب العراقي الغائب عن العيون سنوات طويلة. بعد ان فرضت عليه السلطة الغاشمة انواع الترهيب والتغييب فذهب فؤاد سالم، لكن صوته كان يصل العراق كالإشعاع خلال القنوات الفضائية وعبر امواج الاثير وعبر الكاسيت والفيديو والسي دي. لكن ان يتألق فؤاد سالم بيننا بفضل آشور الوطنية لتلم شمل العراقيين في سهرة رائعة هي رائعة سهرة العمر بالنسبة للكثير منهم فشدا سالم بأجمل الالحان وتألقت من حنجرته القوية احلى المقامات وغنى معه الجيل القديم "يا عشكنا" وردد الجيل الجديد "مشكورة" وعادت ليالي بغداد تردد اغاني خليفة ناظم الغزالي. الخالد، خلود دجلة والفرات وخلود العراق وقومياته المتآخية. وكانت سهرة العمر التي مدنا بالصور السيد المحامي محمد حسن عاشق فؤاد سالم الذي حضر من الموصل لرؤية مطربه الاثير ويعيش الطرب الاصيل على اغانيه الشائعة حتى الصباح اذ استمر هذا الحفل حتى الساعة الخامسة من صباح اليوم التالي متحدياً الصمت الذي غلف بغداد وليالها منذ داهمها المغول الجدد بقيادة "دبل يوخان" فمزقوا امنهم واخترقوا الدفء الذي يحسون به..! فشكراً لقناة آشور لهذه البادرة الجميلة فكما عودتنا على وطنيتها ومواقفها العراقية النبيلة ها هي تشق ستارة الصمت والنسيان وتنطلق من بغداد المشنوقة على صليب الصمت.

أفكار وتأملات في سطور قليلة

حسين علي غالب

أين التقنيات الحديثة الواجب توفرها للجهاز الأمني؟

يثبت أفراد الشرطة والجيش باستمرار قدرتهم على مواجهة الإرهاب والتصدي له وإلقاء القبض على رموزه، حيث أكد الجهاز الأمني على فاعليته عبر عمليات كثيرة تشهدها مدننا ولاسيما العاصمة بغداد لأنها المركز الحساس للعراق.

لكنني أقول، وهي ليست المرة الأولى، إن أفراد الشرطة والجيش يحتاجون للتطور وإستخدام المعدات الحديثة، بينما هم يستخدمون معدات بدائية للغاية، وليست ثمة مقارنة بين أسلحتهم وأسلحة المجرمين والإرهابيين، فالمسدس والبندقية وهما أكثر نوعين يتم إستخدامهما عند أفراد الشرطة والجيش لا ينفعان مع شخص مدجج بكميات هائلة من الأسلحة الثقيلة والفتاكة، ورغم أن معلوماتي عن الأسلحة والتسلح ليست بالكبيرة، لكنني أعلم أنه عندما يحدث هجوم عسكري فإن أفراد الجهاز الأمني يرتدون بدلات واقية من الرصاص كما هو متعارف عليه في العمليات الهجومية وهذه البدلات تحمي الشرطي أو الجندي الذي يتعرض للقنص أو للأسلحة الفتاكة، وحيث لا يمتلك معظم رجال الشرطة والجيش عندنا مثل هذه البدلات، فإن خسائرهم لدى التصدي لأي هجوم تصبح أكبر من خسائر المجرمين الذين يكونوا محتمين بمكان معين مما يقيهم ويحميهم من الإصابة.

ونجد أيضاً أن عملية تفتيش السيارات والأفراد تتم بطرق يدوية سريعة وهذا خطأ، فالخبراء المختصون بالتسلح أثبتوا أكثر من مرة أن الطرق اليدوية للكشف عن الأسلحة والمتفجرات وعلى الأخص السيارات المفخخة تعتبر فاشلة بشكل كامل. ألا يعلم الخبراء الأمنيون في وطننا أنه منذ أكثر من ربع قرن تستخدم أغلبية دول العالم الكلاب البوليسية وأجهزة الكشف عن المعادن لكي تكتشف الأسلحة والمتفجرات والمخدرات؟.

وأنا لا ألوم المواطن العراقي عندما يصاب بالذهول والخوف سائلاً: كيف دخلت هذه السيارة المفخخة في هذه المنطقة رغم وجود رجال الأمن؟، فالسبب وببساطة هو عدم وجود هذه الأجهزة التي تريح المواطن ولا تشعره بالتعب أو الملل من الإجراءات الأمنية، كما يساعد في إلقاء القبض على المجرمين بوقت أسرع. لذلك فإن على جهازنا الأمني إستخدام الأجهزة الحديثة لكي ينجز مهماته وإلا فإن عمله وجهده سيكونان بلا قيمة وبلا فائدة، وسيستمر الإرهابيون والمجرمون بتحقيق ما يرغبون فيه لأنهم لم يجدوا أحداً يكشف مخططاتهم ويوقفها عند حدها.

ما المقصود بدولة المؤسسات

يستفسر عدد كبير من العراقيين عن معنى "دولة المؤسسات" لأن هذا المصطلح يتردد الآن بكثرة لا سيما في وسائل الإعلام العراقية المختلفة مثلما يتردد عند النخب العراقية الأكاديمية كشريحة "التكنوقراط".

المقصود بدولة المؤسسات هو أن تنشيء الدولة وتسير أعمالها وفق مؤسسات مختلفة، وليس بالضرورة أن تكون هذه المؤسسات حكومية مثل الإتحادات والمراكز والجمعيات والمسميات المختلفة للجهات، وقد يتولد سؤال لدى شريحة كبيرة من العراقيين عن فائدة دولة المؤسسات ونظامها، الفوائد، أذكرها هنا وفق نقاط معينة:

الفائدة الاولى: أن يشارك الجميع بخدمة وبناء العراق، ففي السابق كانت الوزارات تشرف على المشاريع والخدمات، أو تتعاون أحياناً مع جهات تجارية خاصة، أما في دولة المؤسسات فيمكن لمختلف الجهات أن تشارك أو تقدم إقتراحات لأي مشروع يطرح أو إنتقادات لكي يصبح المشروع في النهاية جيداً ومتيناً بعد أن يكون إنجازه قد تم وفق توافق الآراء وتبادل الإقتراحات والأفكار.

الفائدة الثانية: هي أن تسيير الأمور وفق دولة المؤسسات يتيح مشاركة الجميع ببناء وخدمة وطننا وشعبنا، فأي شخص الآن يستطيع تأسيس جهة خاصة به أو ينضم لجهة تناسب طموحاته وأفكاره وينجز عبرها تطلعاته ومشاريعه التي يريد تحقيقها.

الفائدة الثالثة: تخفيف الحمل عن الوزارات العراقية، فعبر تاريخ وطننا الحبيب كانت المشاريع، كما قلنا أعلاه، تدار عبر الوزارات الحكومية تساعدها في بعض الأحيان جهات تجارية خاصة، أما الآن فيمكن للجهات الأخرى تحمل هذا العبء والقيام لوحدها بإنجاز وتنفيذ المشاريع.

الفائدة الرابعة: تساهم دولة المؤسسات في تقليص نسبة البطالة، فبإمكان الجهات العراقية تعيين عدة مهندسين وخبراء في مجالات مختلفة وبهذا نقلص بشكل سريع عدد العاطلين عن العمل ذلك أن هذه الكوادر تنتظر التعيين والعمل لدى المؤسسات الحكومية المختلفة التي كانت تكتفي بعدد موظفيها، بينما دولة المؤسسات تقوم بتحريك سوق العمل وتقوم بسحب أعداد العاطلين عن العمل.

الفائدة الخامسة: إن عمل دولة المؤسسات هو من الممارسات الديمقراطية التي تطبقها أغلبية دول العالم، والديمقراطية ليست فقط بممارسة العملية السياسية والتعبيرية بكل حرية، بل هي تنقسم إلى عدة أمور منها حرية العمل والبناء من أجل خدمة الوطن والشعب، والشعب العراقي حُرم من هذا الدور المهم بسبب النظام السابق الذي كان يعتبر أي عمل يهدف خدمة العراق والعراقيين عملاً معادياً له ولنظامه المجرم، وحتى الوزارات كان يديرها أقارب وأتباع رموز النظام الجهلة الذين لم يكونوا يدركون أبسط الأمور.. بل كانوا لا يعرفون حتى القراءة والكتابة، لذلك حتى الأعمال الوزارية التي كانت تقوم بها وزارات النظام السابق كانت أعمالاً ومشاريع فاشلة أو ضعيفة فلذلك دولة المؤسسات تتيح حرية البناء والعمل من أجل أن تتكاتف كافة الجهود والأفكار من أجل خدمة وطننا وشعبنا وإعادة حركة الإعمار بعد التخريب الشامل الذي شمل أغلبية مناطق دولتنا بسبب الظروف القاسية والصعبة التي مرّت على العراق والعراقيين، فلذلك إصرار عدد كبير من العراقيين على تنفيذ فكرة دولة المؤسسات يعود لهذه الأسباب التي ذكرتها والتي تساهم بشكل جذري وسريع في بناء وتعمير وطننا وحل مشاكل مستعصية نعاني منها منذ وقت طويل جداً.

وزارات كثيرة.. وأسماء كثر.. وأفعال أقل من أن ترى بالمجهر

عصام خبو بوزوة تلكيف

في أغلب دول العالم يكون الهدف الأساس من تنويع الوزارات هو محاولة لبسط نفوذ الدولة على المجتمع وبناء الواجهة التي تستطيع من خلالها الحكومة الدخول إلى أدق تفاصيل الحياة اليومية لمواطنيها وتقديم مختلف الخدمات لهم وتطوير واقعهم الصحي والإجتماعي ومن ثم الإقتصادي.

وليست تجارب تلك الدول بالضرورة أن تكون في زيادة وتعداد الوزارات مفيدة لحالة العراق، فكل بلد له مميزاته وظروفه الخاصة به وما تشكيلة الحكومة العراقية المنتخبة في حقيقتها سوى محاولة لتقليد تجارب بعض تلك الدول وخصوصاً المتقدمة منها. وبالطبع لا ضرر من التقليد الناجح والهادف ولكن فشل العملية قد يحول تلك الوزارات إلى مجرد عبء إضافي على الدولة العراقية التي لا ينقصها المزيد من الأعباء أصلاً.

كما أن إضافة وزارات حديثة، يعني أنها في طور تشكيل طواقم الإدارة والتنفيذ فيها واستكمال حلقات المديريات والدوائر المنبثقة عنها أو التي ستلتحق بها وهذا إذا ترجم إلى أرقام تعبر عن الفترة الزمنية المطلوبة وهذا بطبيعة الحال يحتاج إلى فترة زمنية ليست بالقصيرة قبل أن نشاهد تلك الوزارات متكاملة أمام أنظارنا أو نشعر بوظائفها بشكل ملموس.

ما يقلق حقاً هو أن تراجع الكثير من الدوائر الحكومية وخصوصاً الخدمية منها في نوعية الخدمات التي تقدمها للمواطنين، فالخدمات البلدية الحالية مثال صارخ على بقائها شبه ثابتة إذا قورنت بما كانت عليه في فترة التمويل الذاتي، بالرغم من تحسن ظروف التوظيف والرواتب للعاملين فيها.

كما أنه لو راقبنا مسؤوليات بعض الوزارات لوجدناها رقابية على عمل وزارات وجهات أخرى وهذا ما نفتقده كلياً في العراق فأين هي وزارة البيئة التي تحاسب البلديات على التقصير وأين هي وزارة الصحة التي تدعو إلى تطبيق الشروط والمعايير الصحية من مؤسسات الدولة الأخرى، الكل منكمش في مربعه الصغير ولا يريد للعملية أن تخرج من أطرها الروتينية أو حدودها المكتبية بالرغم من أن العراق أحوج ما يكون إليه اليوم أن يصبح منتسبو جميع الوزارات مثل رجال الشرطة والمرور. يجب أن تنزل الوزارات وبأعلى المستويات فيها إلى الشارع وتحاول كل واحدة منها جس نبض المواطن العراقي فيما يتعلق بعمل الوزارة وجوانب التقصير في الأداء، فهي اليوم تستلم موازنات مالية عن كل عمل تقوم به لذا، يجب أن تلزم قانوناً بما هو ملقى على عاتقها واللجوء إلى محاسبة المقصرين.

ربما من الأفضل أن نشرك القطاع الخاص في إبداء الخبرة لبعض الوزارات إن تطلّب الأمر ذلك لإنجاز بعض أعمالها بدلاً من الوقوف عاجزة أمام المجتمع. وخير مثال على ذلك أن تفسح وزارة التجارة الفرصة أمام القطاع الخاص لإستيراد المواد الغذائية من خلال التنسيق مع شركات خاصة تساهم في مد الأسواق العراقية بما تحتاجه من بضائع بدلاً من أن ترتفع أسعار بعض السلع إلى مستويات عالية تتجاوز الأسعار العالمية والسبب بالتأكيد هو عدم قدرة الدولة على توفير كل السلع نتيجة الصعوبات الأمنية وعزوف القطاع الخاص عن إستيراد تلك السلع بسبب تخوفه من تردي الأوضاع الأمنية وغياب التنسيق في القطاع الخاص ووزارة التجارة التي تستورد سلعاً متشابهة فمثلاً المواطن يشتري حليب الأطفال والطحين بسعر ثلاث أو أربع أضعاف سعره الحقيقي.

ليست الوزارات سوى سلسلة مترابطة ومتكاملة لا يمكن أن تعمل الواحدة منها بمعزل عن الأخرى ولأن هذه الدولة سائرة في طريق التحول من القطاع العام إلى الخاص فلا بد لجميع أجهزتها أن تساعد الشعب لكي يتحمل المسؤولية ممثلاً بالقطاع الخاص لكي ينمو في ظل رقابتها وتوجيهها الصارمين وعندها ستصبح وزارات بأفعال بدلاً أن تكون بأقوال فقط كما هو الحال اليوم.